

أسعار النفط تنخفض.. لماذا ينبغي على دول الخليج أن تقلق من انتشار كورونا؟

الثلاثاء 28 يناير 2020 02:28 م

ذكريات مؤلة تلك التي أعادها انتشار فيروس "كورونا"، الذي ارتفع عدد ضحاياه إلى أكثر من 106 وفيات، فضلا عن تسجيل 1300 حالة إصابة جديدة في الصين وحدها، مذكرا بالانتشار السابق لفيروس "سارس"، الذي بسبب من الذعر العالمي عام 2003 بعدما أصاب أكثر من 8000 شخص، وقتل 774 شخصا، وكانت بدايته من الصين أيضا.

ولا ترتبط ذكريات سارس فقط بالآثار الإنسانية والخسائر البشرية، بل أيضا بتأثيرات اقتصادية بالغة السوء، قدرتها دراسة أعدها البنك الدولي بقيمة 570 مليار دولار أو ما يوازي نحو 0.7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

ورغم أن مدينة "ووهان" ومقاطعة "هوبي" هما المركز الرئيس لانتشار المرض، إلا أن السلطات الصينية رصدت إصابات عديدة في عدد من المدن الكبرى، على غرار بكين وشنغهاي وشينجن وكانتون، حيث انطلق الوباء إلى العديد من دول العالم، ما تسبب في انخفاض أسعار النفط بأكثر من 2%، لأدنى مستوياتها في عدة أشهر، مع تنامي المخاوف بشأن تراجع الطلب على الخام.

وفي هذا الإطار، أكد بنك "جولدمان ساكس"، في مذكرة، أن "مخاوف المستثمرين المتعلقة بالطلب على النفط تزايدت بشكل ملحوظ مدفوعة ببيانات سلبية عن المخزونات الأمريكية (...). والمخاوف من تأثير تفشي فيروس كورونا".

تهوين سعودي إماراتي

ورغم تلك المؤشرات إلا أن موقف السعودية والإمارات من انتشار "كورونا" ركز بالأساس على التهوين من تأثيره على أسواق النفط، وهو ما ظهر في تصريحات وزير الطاقة الإماراتي، "سهيل المزروعى"، الإثنين (27 يناير/كانون الثاني)، حيث دعا الوزير الإماراتي أسواق النفط إلى "عدم المبالغة في رد فعلها إزاء الأثر المحتمل لتفشي كورونا على الطلب"، وفقا لما نقلته وكالة رويترز.

فيما قال وزير الطاقة السعودي الأمير "عبدالعزیز بن سلمان"، إن الملكة "وائعة من قدرة الحكومة الصينية والمجتمع الدولي على احتواء انتشار الفيروس"، ووصف تأثير "كورونا" على سوق النفط بأنه "مدفوع في الأساس بالعوامل النفسية"، زاعما أن أثر انتشار الفيروس على طلب النفط العالمي "محدود للغاية".

وذكر "عبدالعزیز بن سلمان" بأن "مثل هذا التشاؤم حدث في عام 2003 أثناء الأزمة التي أحدثها انتشار فيروس سارس، ولم يترتب عليه انخفاض يُذكر في الطلب على النفط".

وتكشف تصريحات الوزير السعودي أن الملكة تعول على منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ومجموعة (أوبك+) لـ"اتخاذ ما يلزم من إجراءات لضبط الأسواق إذا استدعى الأمر ذلك"، وفق تصريحات الوزير السعودي.

وساعدت اتفاقات "أوبك+" على مدار ثلاثة أعوام في دعم أسعار النفط الخام بعد هبوط حاد مرت به ابتداء من عام 2014.

تأثيرات اقتصادية

لكن الخطير في المخاوف من انتشار "كورونا" هي أثرها على عموم النشاط الاقتصادي، وليس سوق النفط فقط، ما دفع المستثمرين رفع درجات التأهب، خاصة أن تفشي المرض في صين الصين جاء في وقت حرج لثاني أكبر اقتصاد في العالم، والذي لا يزال متأثراً بالحرب التجارية مع أمريكا.

في ضوء ذلك، كان من الطبيعي أن تنخفض أسعار أسهم شركات الطيران ووكالات السفر ومنتجات مستحضرات التجميل التي تلقى رواجاً كبيراً في الصين، لاسيما بعد إلغاء الاحتفالات برأس السنة الصينية، وإغلاق مراكز ترفيهية مثل "ديزني لاند" في شنغهاي ومراكز أخرى في بكين وجزء كبير من السور العظيم، في محاولة لتقليل حركة السكان بهدف احتواء "كورونا".

ويؤكد "روبرت شتيرير"، مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، تلك المخاوف في تقديره الخاص للموقف، خاصة أن الاقتصاد العالمي الذي لم يكن قد تعافى بعد من عواقب الحرب التجارية، لافتاً إلى اتساع حالة القلق من تباطؤ نمو الطلب على النفط.

ويعزز من هذا القلق تقارير دولية منها بيان صادر عن "كومرتس بنك" الدولي، يحذر فيها من احتمال حدوث مفاجآت اقتصادية سلبية مع توسيع الحكومة الحجر الصحي لفيروس كورونا إلى 10 مدن في مقاطعة هوبي، التي يبلغ عدد سكانها 30 مليون نسمة.

ولذا يؤكد المحلل في شركة "أو إم في" النمساوية، "لوكاس برترير"، أن توقيت وقوع أزمة "كورونا" كان موجعاً للاقتصاد العالمي، حيث حدث في موسم السفر الأكثر ازدحاماً للصين حيث يتعاظم استهلاك الوقود ويرتفع الطلب بشكل واسع على المنتجات المكررة وهو ما أسهم في بث أجواء محبطة في السوق، مشيراً إلى أن تقديرات المؤسسات الدولية أجمعت على حدوث انخفاض مؤثر في الطلب على النفط بنحو 260 ألف برميل يوميا، بما يقلل أسعار النفط بنحو 3 دولارات للبرميل.

وحسبما نقلت "هيئة الإذاعة اليابانية" عن منظمة التجارة الخارجية اليابانية، فإن 160 شركة يابانية (نصفها تقريبا تعمل بصناعة السيارات) لديها مراكز في مدينة ووهان (مركز تفشي كورونا) وحولها، ومن بينها شركة هوندا الشهيرة، ما يعني أن تأثير الانتشار السريع للفيروس على الاقتصاد خلال هذا الربع لم يعد محل شك، حسبما يرى كبير الاقتصاديين الصينيين في كابيتال إيكونوميكس، "جوليان إيفانز بريشارد".

وفي هذا الإطار، يشير كبير محللي الأسواق في أواندا "إدوارد موبا" إلى أن "المخاوف باتت تتزايد من تأثير حظر السفر بشكل كبير على الاقتصاد، في حين أن البعض قلق من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الصيني بنسبة 1% أو حتى أكثر في الربع الأول من العام 2020".

ويتوقع "ستيفن إينيس"، المحلل بمجموعة "أكسيكوروب"، أن تكون الصدمة الاقتصادية للصين والعالم كبيرة، قائلا: "خلافاً لما حدث عام 2003 عندما كان انتشار فيروس سارس أقل تأثيراً على أسواق العالم المتطور، قد يتأثر بقية العالم الآن"، وفقاً لنقله موقع الجزيرة نت.

وأشار إلى أن "أكبر تهديد للاقتصاد العالمي ليس ناجماً عن انتشار المرض بسرعة في الدول عبر شبكة السفر العالمية فحسب"، وإنما بسبب "أن أي صدمة اقتصادية للصناعة الصينية الهائلة ولحركات الاستهلاك ستمتد بسرعة إلى دول أخرى نظراً للروابط التجارية والمالية المعقدة".

ومن آثار تلك الروابط ما يخص تجارة التجزئة، والتي يتوقع "مايكل بينيتي"، المحلل في بنك كريدي سويس، أن تتأثر بشكل أسوأ من انتشار "سارس" في عام 2003.

وفي السياق، قال "نعيم أسلم"، المحلل في مجموعة "آفا تريد"، إن أسواق أوروبا "تشعر بقلق عميق بشأن كورونا في ظل ارتفاع ضحاياه"، مضيفاً أن "الأمر الأساسي هو أن الفيروس أصبح قاتلاً وسبب ذعراً كبيراً في الأسواق"، وفقاً لنقله موقع قناة الحرة الأمريكية.

وعلى مستوى البورصة، بدأ مؤشر "نيكي" القياسي الأسبوع بأكبر خسارة يومية في 5 أشهر، مع تعرض الأسهم المرتبطة بالسياحة لضغوط، وذلك بعدما أغلقت آخر جلسات سوق الأسهم الأمريكية، الأسبوع الماضي على تراجع، ليسجل مؤشر "ستاندرد أند بورز 500"، أكبر انخفاض أسبوعي له في 6 أشهر.

وامتد الأثر الاقتصادي إلى قيمة العملات الوطنية، حيث تراجع اليوان الصيني لأدنى مستوى منذ بداية العام الجاري، بنسبة تتجاوز 0.5%، بينما انخفضت أيضاً العملات المرتبطة بالسلع الأولية مثل الدولار الأسترالي بشدة.

تقدير رغبوي

ولذا يرى "شتيرير" أن التصريحات الرسمية الصادرة عن السعودية والإمارات، والتي تحاول التقليل من التشاؤم بشأن تأثير انتشار "كورونا"، تعكس تقديرات قائمة على الرغبة أكثر مما تعكس إدراكاً للواقع.

وذكرت "مواهي كواسي"، مديرة شركة "أجركرافت" الدولية، أن وضع السوق بات حرجاً في ضوء أزمة كورونا واستمرار أزمات المخاطر الجيوسياسية وحرب التجارة وغيرها، مبيّنة أن "المخاوف بشأن الطلب على النفط لا تقتصر فقط على الصين، بل تتسع لتشمل عديداً من الاقتصادات الآسيوية والدولية الكبرى".

وأشارت إلى أنه على الرغم من جهود المنتجين في "أوبك+" للحد من تخمة المعروض ودفع السوق نحو التوازن المستدام إلا أن المخزونات العالمية عادت إلى الارتفاع ما يعكس اتساع حالة الإمدادات النفطية الوفيرة في الأسواق، التي تضغط بقوة على الأسعار.